الجمعيات الأهلية وتعزيز المواطنة: دراسة حالة الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية (2001-2014)

د. علياء سرايا*

مستخلص

تنطلق الدراسة من العلاقة المزدوجة بين الحركات الإجتماعية والمواطنة ومن الجدل حول مساهمة الجمعيات الأهلية فى تعزيز المواطنة بصفة عامة. كما تطرح تساؤلا رئيسيا يتمثل فى مدى سعى الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية من أجل تعزيز المواطنة فى ظلالسياق المصرى المتغير وذلك منذ نشأتها فى سنة 2001 إلى صدور الدستور المصرى الحالى فى 2014 الذى أكد على مبدأ المواطنة. من هنا يناقش القسم الأول للدراسة بلورة هذه الجمعية لرؤية للمواطنة وقسمها الثانى إهتمامها بتوفير بيئة مواتية لممارستها.

كلمات مفتاحية: **الجمعيات الأهلية– تعزيز المواطنة– الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية– تعزيز المواطنة فى مصر**

مقدمة:

إن المواطنة كبناء تاريخى تبرز فى سياق معين لكنها تزدهر فى ظل مجتمع ديمقراطى.ففى هذا الصدد، تحدث عملية إنتقال من "الحكم المطلق إلى الحكم المقيد، ومن وضع التابع إلى وضع المواطن"[1]. كما أن تطور المواطنة عبر العصور، منذ نشأتها فى المدينة اليونانية القديمة، يتسم بالإنتقال من المواطنة التى تتضمن المشاركة إلى المواطنة التى تتضمن الإحتجاج. ففى الواقع، كانت المواطنة القديمة بمثابة مواطنة تتضمن المشاركة حيث أن المواطن كان يعتبر نفسه "جزء من الكل" بينما تعد المواطنة الحديثة، التى تحتفظ بهذا البعد السابق، بمثابة مواطنة تتضمن إحتجاج حيث أن المواطن يميل إلى أن "يجعل نفسه حارسا للمصالح العامة"[2]. هذه الأخيرة تشغل أيضا عدة فاعلين منهم المنظمات غير الحكومية التى تساهم فى الجدل العام الوطنى والدولى

* أستاذ العلوم السياسية المساعد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،مصر.

حول قضايا معينة مثل حقوق الإنسان ووضع المرأة وعمالة الأطفال والحفاظ على البيئة والتجارة المنصفة وإدارة المياه[3]. كما أنه فى ظل العولمة بدأ الحديث عن "مواطنة عالمية" مازلت فى قيد التشكيل[4].

بصفة عامة، هناك علاقة مزودجة بين الحركات الإجتماعية والمواطنة كما يوضح J. M. Barbalet. ففى الواقع، يمكن أن تعمل الحركات الإجتماعية على تعزيز المواطنة من ناحية كما أن الحقوق التى يتمتع بها المواطنون يمكن أن تسهل بروز هذه الحركات الإجتماعية من ناحية أخرى[5]. أما بالنسبة لتطور المواطنة، فيرى الكاتب أنها تتضح ليس فقط فى تمتع فئات أخرى من الأشخاص بحقوق المواطنين إنما أيضا فى الإعتراف بأنواع أخرى من الحقوق للمواطنين أو إضافة أبعاد أخرى للمواطنة[6].

تنطلق الدراسة من ذلك وتأخذ فى إعتبارها تأثير السياق الإجتماعى والسياسى والثقافى على مفهوم المواطنة كما أكد على ليلة[7]. فإذا كانت المواطنة مازالت تتشكل فى كل مجتمع سياسى عربى[8]، فإن الدولة فى العالم العربى لعبت دورا فى "عرقلة نمو مفهوم المواطنة" على عكس الدولة القومية فى أوروبا التى لعبت دورا محوريا فى دعمه[9]. كما تجدر الإشارة إلى أن هناك جدل حول مساهمة الجمعيات الأهلية فى تعزيز المواطنة بصفة عامة والذى يترواح من التأكيد على دورها الإيجابىفى هذا الصدد إلى نفى هذا الدور[10].

من هنا تهتم الدراسة بتعزيز المواطنة فى مصر. كما يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الجمعيات الأهلية فى مصر وفقا لمجال نشاطها. فهناك الجمعيات الخيرية التى تقدم الخدمات الإجتماعية والجمعيات التنموية التى تهتم بالتمكين والجمعيات الدفاعية advocacyالتى تدافع عن قضية معينة[11]. تجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى التغير الذى حدث فى خريطة الجمعياتالأهلية فى مصر بعد ثورة 25 يناير 2011. فمن الناحية الكمية زاد عددها وبصفة خاصة فى 2013 حيث أنشئت حوالى 4600 جمعية أهلية جديدة وفقا لوزارة التضامن الإجتماعى ولكن يلاحظ أن غالبية هذه الجمعيات التى تم تسجيلها وفقا للقانون رقم 84 لسنة 2002 الخاص بالجمعيات الأهلية تعمل فى مجال العمل الخيرى[12].

تركز الدراسة بصفة خاصة على تجربة إحدى الجمعيات الأهلية فى السعى من أجل تعزيز المواطنة وهى الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية التى نشأت فى مايو 2001 وحصلت فى فبراير 2004 على الوضع القانونى وفقا للقانون رقم 84 لسنة 2002

الخاص بالجمعيات الأهلية. يرجع إختيار هذه الجمعية كحالة للدراسة إلى كونها أحد الجمعيات الدفاعية[13] التى نشأت كنظيراتها الحقوقية على يد نشطاء من اليسار أو القومييناالذين درسوا القانون أو العلوم السياسية. هذا بالإضافة إلى إنشغالها بدرجة كبيرة وبشكل واضح بأبعاد المواطنة.فهى تهتم، منذ تأسيسها ووفقا لمجال عملهاالذى يميزها عن نظيراتها، بمشاركة كل اعضاء المجتمع المصرى بدون أى تمييز، أيا كان أساسه،وتهدف إلى تحقيق التمتع الكامل بحقوق المرأة والطفل ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وذلك فى إطار تمسكها بالإتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان[14].من هنا يتضح أن الفئة المستهدفة من بعض أنشطاتها تشمل المرأة والطفل دون أن تقتصر عليهما. كما تتمثل رسالة الجمعية فى "تفعيل والنهوض بمشاركة جميع قطاعات المجتمع، وكل فئاته من أجل تنمية إنسانية يسعى إلى تحقيقها ويتمتع بعائدها جميع المواطنين فى المجتمع المصرى"[15].

تتسم الفترة التى نشأت فيها هذه الجمعية بالأساس بمد العمل بقانون الطوارئ، الذى يطبق منذ 1981 بعد إغتيال الرئيس السادات، وبتزايد الحركات الإحتجاجية[16] وبصعود الإحتجاجات التى تبدو متوازية مع عملية التخلص تدريجيا من الإحتكار فى المجال الإعلامى[17].أما المرحلة الإنتقالية التى تبدأ بعد ثورة 25 يناير 2011 وتمتد حتى تولى الرئيس مرسى حكم البلاد فى يونية 2012، فتتسم أيضا بالإبقاء على العمل بقانون الطوارئ، بالإضافة إلى السيولة السياسية، وغياب الأمن وعدم الإستقرار السياسى والإجتماعى[18]. كما إتسمت السنة التى تولى فيها الرئيس مرسى حكم البلاد بالإستقطاب وإنتهت بتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا عدلى منصور حكم البلاد بعد ثورة 30 يونية 2013، وذلك حتى تنظيم الإنتخابات الرئاسية فى مايو 2014 والتى أسفرت عن تولى الرئيس السيسى حكم البلاد[19]. بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ تزايد الممارسات القمعية وحملات التشهير اللتان تستهدفان منظمات حقوق الإنسان بعد ثورة 25 يناير 2011[20] والتى بدأت مع ميلادها الواقعى، وليس القانونى، فى منتصف ثمانيناتالقرن العشرين.

تجدر الإشارة إلى أن العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يسمح للدول الأطراف التى تمر بظروف إستثنائية بتعليق إلتزامها بالوفاء ببعض الحقوق التى كرسها ومنها حرية تكوين الجمعيات[21]. كما أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ناشد السلطات المصرية فى 2014 وفى إطار المراجعة الدورية الشاملة لملف حقوق الإنسان فى مصر،

بمناهضة التعذيب وبالتحقيق فى مسألة الإستخدام المبالغ فيه للقوة من قبل قوات الأمن وبإزالة القيود المفروضة على المجتمع المدنى[22].

تطرح الدراسة تساؤلا رئيسيا يتمثل فى مدى سعى الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية من أجل تعزيز المواطنةفى ظل هذا السياق المصرى المتغير وذلك منذ نشأتها فى سنة 2001 إلى صدور الدستور المصرى الحالى فى 2014 الذى أكد على مبدأ المواطنة.كما تطرح تساؤلات فرعية تتمثل فى معنى المواطنة الذى بلورته هذه الجمعية،والقيم المرتبطة بها، ومطالب هذه الجمعية والآليات التى تستخدمها فى هذا الصدد، وتحولاتها منذ المرحلة الإنتقالية التى بدأت بعد ثورة 25 يناير 2011، بالإضافةإلى حدود هذه المحاولة لتعزيز المواطنة.

يمكن التمييز بين الرؤية الليبرالية والرؤية الجمهورية للمواطنة عند التطرق للإطار النظرى للدراسة. فالرؤية الليبرالية[23] تعتبر المواطنة بمثابة وضع ولقب ومجموعة من الحقوق يتم التمتع بها وأنها تشكل إطار عام للحياة. كما تفترض أن الجماعة السياسية تضم أعضاء مختلفين ويمارسون مهنا عديدة ومترابطين بالرغم من علاقاتهم المتنوعة، وتتسم أيضا بالإنفتاح والإدماج[24]. فى المقابل، تعتبر الرؤية الجمهورية[25]أن المواطنة تتضمن مسئولية أو مهمة ينبغى القيام بها، وأنها تشكل أساس حياتنا. كما تفترض أن المواطنين مترابطين بدرجة كبيرة ومتجانسين ومنخرطين بشدة فى الحياة السياسية، وبالتالى تعتبر أن الجماعة السياسية إقصائية بشكل نسبى وأن المواطن هو الفاعل السياسى الرئيسى[26].

يرتبط بهاتين الرؤيتين للمواطنة تعريفانمعينان لها. فالرؤية الليبرالية تركز على البعد القانونى فى تعريف المواطنة حيث تعتبر أن المواطن "يتمتع ببعض الحقوق التى تسمح له بالتفاعل فى المجال العام إذا رغب فى ذلك"وينبغى حمايته من "إنتهاك المواطنين والدولة لدائرة إستقلاله الذاتى"[27]. أما الرؤية الجمهورية، فتؤكد فى تعريفها للمواطن على عنصرى"المشاركةالمباشرة فى التداول العام حول القضايا العامة وعلى المشاركة الفعالة فى تحقيق الصالح العام"[28].

إذا كان الإنتقال من الفرد إلى المواطن يعد إشكالية كلاسيكية فى النظرية السياسية المعاصرة[29]، فإن الدراسة تتبنى تعريف للمواطنة يوضح طبيعتها المزدوجة[30]. فالمواطنة، وفقا لهذا التعريف، تشمل مجموعة من الحقوق والواجبات يحددها القانون من ناحية، وتعبر عن

الإنتماء إلى جماعة سياسية من ناحية أخرى[31]. فى نفس هذا الإتجاه يتم فى الواقع النظر إلى المواطن بإعتباره ليس فقط شخص يتمتع بحقوق، إنما أيضا بإعتباره عضو فى جماعة سياسية[32]. من هنا يتضح أن هذا التعريف يتميز بتحديدهلمكونات المواطنة.

بالإضافة إلى مفهوم "المواطنة"، هناك مفهوم أساسى آخر للدراسة وهو "التعزيز". بصفة عامة، يشير هذا المفهوم بالأساس إلى نشر قيم وأفكار معينة والمعانى المرتبطة بها، وهذا هو التعريف الذى تتبناه الدراسة[33]. فالتعزيز يمكن أن يتم من خلال آليات متنوعةمثل الدراسات والتقارير وصياغة نصوص[34] وبيانات وتنظيم ندوات ودورات تعريفية وورش عمل.

تنقسم الدراسة إلى قسمين أساسيين يأخذان فى الإعتبار بالتوالى المواطنة بإعتبارها فكرة وممارسة. يتناول القسم الأول بلورة هذه الجمعية لرؤية للمواطنة، بينما يتناول القسم الثانى إهتمامها بتوفير بيئةمواتية لممارسة المواطنة.

أولا : بلورة رؤية للمواطنة

إنطلاقا من فكرة النهوض بالمشاركة المجتمعية والإتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بلورت الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية تدريجيا رؤية للمواطنة يمكن التطرق لها بالرجوع إلى مفهوم "الإطار" كما حلله **Goffman**. ففى هذا الصدد، تصور الكاتب أن "الإطار" هو خريطة للتفسير "تسمح للأفراد أن يحددوا موقعهم ويدركواأحداث تقع فى عالمهم الخاص أو فى العالم بصفة عامة ويحددوها ويعرفوها"[35]. إن الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية تحاول فى الواقع التطرق إلى مفهوم المواطنة من خلال مداخلاتها العامة ومطبوعاتها من ناحية، وتحليل إشارة الدساتير المصرية المختلفة، التى إعتمدت منذ 1971، لها من ناحية أخرى.

1- المشاركة كأساس لمفهوم المواطنة

إهتمت الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية مباشرة بمفهوم المواطنة فى يونية 2008 وذلك بعد أن أثارت مفهومى المشاركة والمشاركة المجتمعية فى مارس 2006 فى إطار مجلة "مشاركة" التى أصدرتها فى الفترة من ديسمبر 2005 إلى مارس 2007. إتضح هذا الإهتمام بعد تعليق إصدار هذه المجلة، والذى يمكن تفسيره بالعقبات الإدراية و/أو المالية، من ناحية، وتم بالتوازى مع تمثيل مصر لمجموعة الدول الأفريقية فى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة فى الفترة من 2007 إلى 2010 من ناحية أخرى.

بالنسبة لمفهومى المشاركةوالمشاركة المجتمعية، فقد ركزت عليهما إفتتاحية العدد الثانى من مجلة الجمعية الذى صدر فى مارس 2006[36]. لقد إكتفت هذه الإفتتاحية بعرض تعريفات مختلفة للمشاركة المجتمعية دون تحديد موقفالجمعية منها. كما يلاحظ أنها إنتقلت من الخاص إلى العام، أى من مفهوم المشاركة المجتمعية إلى مفهوم المشاركة. عرضت أيضا هذه الإفتتاحية لبعض أشكال المشاركةمثل "المشاركة الشكلية الرمزية"،و"المشاركة المباشرة فى تنفيذ برامج ومشروعات التنمية"،و"المشاركة المباشرة والفعالة فى عملية صنع القرارت" وأكدت على إرتباط مفهوم المشاركة بالمساواة وأهميته لتمكين المرأة وتحسين أوضاعها. هذا بالإضافة إلى دعوة هذه الإفتتاحية إلى تطوير السياق القانونى والسياسى والثقافى المصرى حتى يسمح بالنهوض بالمشاركة المجتمعية. هذه الأخيرة، كماوضحت هذه الإفتتاحية، يمكن قياسها كما من خلال أعداد الناخبين ونسبهم، وأعداد النساء المرشحات وأعداد الناجحات منهن، وأعداد المسلمين والأقباط فى البرلمان على سبيل المثال. كما يمكن قياسها كيفا، وفقا لهذه الإفتتاحية، من خلال معرفة مدى التطور المؤسسى على مستوى المجتمع، ودرجة تنامى وعى المواطنين بأهمية المشاركة والتواجد فى مواقع صنع القرار، ودرجة التضامن والدعم المقدم للنساء وللأقباط لدخول البرلمان، ومحتوى البرامج الإنتخابية للمرشحين، ومدى نزاهة العملية الإنتخابية ووجود آليات للمراقبة.

يمكن إعتبار أن هذا التناول المختصر لمفهومى المشاركة والمشاركة المجتمعية، الذى لم يتم إستكماله فى أعداد لاحقة من المجلة، بمثابة النقطة التى إنطلقت منها الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية بعد عامين تقريبا من نشره، وذلك من أجل الإهتمام مباشرة بمفهوم المواطنة وبلورة رؤية حولها. هذا وقد قدم رئيس مجلس إدارة هذه الجمعية فى ذلك الوقت هذه الرؤية فى إطار ورقة عمل تم نشرها على موقعها الإلكترونى[37]. تدور هذه الرؤية لمفهوم المواطنة حول التعريف بالمفهوم، وعلاقته بالديمقراطية والعدالة الإجتماعية.

حرصت هذه الرؤية[38] لمفهوم المواطنة على توضيحجذوره فى اللغة العربية، والمتمثلة فى الوطن، وأكدت على إختلافه عن الدولة. فالوطن، وفقا لهذه الرؤية، يشير إلى المنطقة الجغرافية التى تعيش وتتعايش فيها مجموعة معينة من الناس، والتى يتفاعل أفرادها مع بعضهم البعض على مر الزمان، بينما تعد الدولة الشكل التنفيذى والمؤسسى للوطن. من هنا أكدت هذه الرؤية على صعوبة النظر إلى المواطن بإعتباره مجرد "فرد ينتمى إلى الوطن" حيث

أنه يعد بالأساس "الوحدة الرئيسية فى بناء الوطن، بمعنى أنه يقوم بدور فعال فى هذا الصدد".

لكن رجعت أيضا هذه الرؤية[39] إلى الفكر السياسى الغربى من أجل تحليل مفهوم المواطنة، وبصفة خاصة منظرى العقد الإجتماعى، وخصوصا جون لوك John Locke وجان جاك روسو JeanJacques Rousseau، وذلك مع عرض التطور الذى لحق به. لقد سمح ذلك لها بإقتراح تعريف لمفهوم المواطنة وتحديد أبعادها. فالمواطنة، وفقا لهذه الرؤية، تشير إلى "المشاركة الواعية والفعالة لكل شخص دون إستثناء ودون وصاية من أى نوع فى بناء الإطار الإجتماعى والسياسى والثقافى للدولة". كما تشمل، بالنسبة لها، مجموعة من الحقوق وهى الحق فى المشاركة فى النشاط الإقتصادى والتمتع بالثروات، والحق فى المشاركة فى الحياة الإجتماعية، والحق فى المشاركة الفعالة فى إتخاذ القرارت الجماعية الملزمة وتولى المناصب العامة،بالإضافة إلى المساواة بين المواطنين أمام القانون. إنطلاقا من ذلك، أكدتهذه الرؤية على أن المواطنة لها بعدين، وهما المشاركة فى الحكم والمساواة بين جميع المواطنين.

بالإضافة إلى ذلك، تطرقت هذه الرؤية[40] لمفهوم المواطنة لعلاقتها ليس فقط بالديمقراطية إنما أيضا بالعدالة الإجتماعية. فى هذا الصدد، أكدت على الإرتباط الوثيق بين المواطنة والديمقراطية نتيجة قيامهما على حق المواطن فى حرية التعبير والمشاركة وإتخاذ القرار. كما إعتبرت بالتالى أن "المواطنة الديمقراطية" تقابلها "المواطنة فى سياق تسلطى". يلاحظ أيضا أن هذه الرؤية طرحت مفهوم "المواطنة الكاملة" موضحة أنها تعنى "ضرورة النظر إلى الرجل والمرأة كشركاء فى المسئولية وإتخاذ القرار". أما العدالة الإجتماعية، فهى ملازمة للمواطنة وفقا لهذه الرؤية. ففى هذا الصدد، إعتبرت هذه الرؤية أن عوامل بروز المواطنة تتمثل فى مكافحة الفقر،والتمتع ببعض الحقوق، خصوصا الحق فى العمل، والحق فى الصحة، والحق فى الضمان الإجتماعى، والمشاركة فى الحياة الثقافية.

بهذا الشكل تبلورت هذه الرؤية الواضحة نسبيا لمفهوم المواطنة، ويمكن القول أنها تقترب من الرؤية الجمهورية للمواطنة حيث أنها تعتبر المشاركة هى أساس المواطنة. بالإضافة إلى ذلك، أكدت على أن المواطن يتمتع بمجموعة من الحقوق تشمل بعضها أنواع مختلفة من المشاركة. يلاحظ أن هذه الرؤية لمفهوم المواطنة، التى لا تقصر حقوق المواطن على الحقوق السياسية، تأثرت ولو جزئيا بالعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ففى الواقع، لا يكرس هذا العهد فقط مجموعة من الحقوق لكل إنسان ويتمتع بالتالى المواطن بها بإعتباره

إنسان إنما أيضا حقوق خاصة لمواطن كل دولة[41]. تشمل هذه الحقوق المشاركة فى إدارة الشئون العامة، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون فى حرية، والتصويت والترشح فى إنتخابات نزيهة تجرى دوريا بالإقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرى وتضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين،وتقلد الوظائف العامة فى بلده على قدم المساواة.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الرؤية لمفهوم المواطنة تنظر إلى المساواة والعدالة الإجتماعية بإعتبارهما قيم المواطنة. فإذا كانت المساواة هى ركيزة للمواطنة فإن العدالة الإجتماعية تسمح ببروزها وفقا لهذه الرؤية. كما يتضح أن هذه الرؤية تؤكد على "المواطنة الفعالة التى تتحمل المسئولية" وليس على "المواطنة السلبيةأو الخاضعة" اللتان تطرق لهما Jean–Pierre Worms[42]. بالإضافة إلى ذلك، تطرقت ورقة العمل التى عرضت هذه الرؤية لمفهوم المواطنة بشكل مختصر جدا إلى الحالة المصرية قبل 2008 إنطلاقا من بعدى المواطنة كما حددتهما، ورسمت صورة سلبية تماما لها، وذلك بالتأكيد على عدم مشاركة المواطنين المصريين فى السلطة وعلى عدم تمتعهم بالمساواة أمام القانون[43]. كما تجدر الإشارة إلى أن الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية نظمت فى الفترة من 2005 إلى 2006 عددا من الندوات وورش العمل بهدف فتح باب النقاش حول ضعف نسبة المشاركة فى مصر[44] والتى لم تتجاوز23% من إجمالى المقيدين فى الجداول فى ذلك الوقت[45]. كما شارك فى هذه الندوات وورش العمل مجموعة من نشطاء العمل الأهلى والسياسى والنقابى والفنانون والأدباءوالأكاديميون والتربويون وعلماء النفس والإجتماع والشباب[46].

2- تحليل الإشارة إلى المواطنة فى الدساتير المصرية

إنطلاقا من هذه الرؤية للمواطنة التى تجعل المشاركة أساسا لها إهتمت الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية منذ سنة 2008 بتحليل الدستور الصادر فى سنة 1971 والمعدل فى مايو 1980، وفى مايو 2005 وفى مارس 2007 ثم الدستور الصادر فى سنة 2012 بعد ثورة 25 يناير 2011 والدستور الصادر فى سنة 2014 بعد ثورة 30 يونية 2013. بصفة عامة، يعكس تعريف المواطن فى الدستور "الصورة التى تختار الجماعة السياسية أن تعرف بها نفسها"[47]. فى هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن أرسطو أكد على أن المواطن هو فاعل سياسى قادر على المداولات[48] ولاحظ أن صورته تختلف بالضرورة وفقا للدساتير[49]. لقد حرصت الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية على تحليل هذه الدساتير الثلاثة من أجل التعبير عن مطالبها المختلفة والتى تؤكد على تكريس مبدأ المواطنة.

كما إختارت من أجل تحقيق هذا الهدف آليات عمل إختلفت وفقا للسياق.

ففى المقام الأول، تطلب الأمر الإنتظار حتى يتم إعداد ورقة العمل التى بلورت رؤية للمواطنة وذلك من أجل تحليل بإيجاز الدستور الصادر فى سنة 1971 وتعديلاته بناء عليها. يعكس ذلك تردد هذه الجمعية فى إبداء رأيها بخصوص هذا الموضوع فى السنوات الأولى التى أعقبت حصولها على وضع قانونى وفقا لقانون يضيق على حرية تكوين الجمعيات، والتى تم فيها تنظيمالإستفتاءات الخاصة بالتعديلات الدستورية فى سنة 2005 وفى سنة 2007 والتى أثارت جدلا عاما.

فى هذا الصدد، تؤكد ورقة العمل السابقة[50] على أن هذا الدستور يقوم على التمييز لأنه يعترف فقط بحقوق لبعض المواطنين المصريين ويتعارض بالتالى مع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان. تنتقد هذه الورقة بصفة خاصة المادة الثانية من هذا الدستور التى تنص على أن "الإسلام دين الدولة،واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع". بهذا الشكل، أيدت الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية فى 2008 النداء الخاص بتعديل المادة الثانية من هذا الدستور، والذى صدر فى مارس 2007 عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ووقعت عليه شخصيات عامة، ثم قدم إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشعب ومجلس الشورى[51]. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الجمعية إكتفت أيضا بالتنديد، فى إطار تقاريرها الصادرة فى ذلك الوقت، بطريقة تنظيم الحريات العامة فى دستور 1971[52].

فى المقام الثانى، أصبحت مطالب الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية صريحة منذ المرحلة الإنتقالية التى أعقبت ثورة 25 يناير 2011 وبدأت فى الإنضمام إلى منظمات أخرى خاصة بحقوق الإنسان من أجل صياغة مطالبها الخاصة بالدستور المصرى والتعبير عنها بشكل جماعى. لقد تم ذلك بالتوازى مع زيادة الممارسات القمعية وحملات التشهير اللتين إتخذتا من هذه المنظمات هدفا لهما. فى هذا الصدد، لجأت هذه الجمعية إلى آليتين، وهما : البيانات المشتركة التى صدرت منذ ثورة 25 يناير 2011 والمشاركة، بعد ثورة 30 يونية 2013، فى صياغة ورقة تم تقديمها إلى لجنة الحقوق والحريات وهى لجنة فرعية للجنة الخمسين التى تولت مهمة صياغة الدستور الجديد.

ففى الواقع، أصدر "منتدى المنظمات غير الحكومية المستقلة"، الذى ضم ثلاثة عشر منظمة منها هذه الجمعية، بعد رحيل الرئيس مبارك فى فبراير 2011 بيان لا يحيى فيه فقط الثورة، إنما يوصى فيه أيضا بصياغة دستور جديد. هذا الأخير، وفقا لهذا البيان، عليه بصفة خاصة إقامة دولة مدنية لكل المواطنين ترتكز على مبادئ المساواة والنزاهة وضمان حرية الدين

والإعتقاد لكل المواطنين بالإضافة إلى التاكيد على سمو الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على التشريع المصرى[53].

كما إنضمت هذه الجمعية إلى ثلاثة وعشرين منظمة أخرى فى نوفمبر 2012 من أجل إصدار بيان بعنوان "لا لدستور إعادة إنتاج الإستبداد السياسى والدينى"[54]. ففى إطاره، أدانت هذه المنظمات فى الواقع دستور 2012 الذى صدر بعد إنتخاب الرئيس مرسى معلنة رفضها "لمضمونه ولفلسفته". كما أكدت على أن مسودة هذا الدستور لا تعبر عن "المجتمع المصرى بتعدديته الثقافية والدينية والعرقية والسياسية، وتتنصل من قيم و أهداف ثورة 25 يناير، كما أنها تهدر قيم المواطنة والمساواة والحرية وحقوق الإنسان".

هذا بالإضافة إلى أن هذه الجمعية أصبحت فى 2013 عضوة فى "اللجنة الشعبية للمشاركة فى صياغة الدستور"[55] التى تأسست فى 2012 وضمت عددا كبيرا من منظمات حقوق الإنسان، وأحزاب وقوى سياسية وشخصيات عامة. نظمت هذه اللجنة "مؤتمرات شعبية" فى المحافظات المصرية هدفت بشكل أساسى إلى توعية الناس بأهمية المشاركة فى صياغة الدستور. كما بلورت، فى سبتمبر 2013، مطالبها فى هذا الصدد وذلك بالرجوع إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، والدساتير المصرية السابقة والصادرة منذ 1923، وإقتراحات مؤسسات المجتمع المدنى، وبصفة خاصة منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسوية، والأحزاب السياسية، بالإضافة إلى التجارب الدستورية الدولية والإقليمية. تتعلق هذه المطالب بضمان حقوق المرأة، وحقوق الطفل، والحريات الدينية وحرية تكوين الجمعيات من ناحية، والأخذ فى الإعتبار قضايا الأقليات الدينية والثقافية عند صياغة الدستور الجديد من ناحية أخرى. لقد شارك رئيس مجلس إدارة هذه الجمعية فى أعمال "لجنة الحقوق والحريات" بإعتباره ممثل لجمعيته وممثل "للجنة الشعبية للمشاركة فى صياغة الدستور" وعرض هذه المطالب. كما إنضمت الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية إلى تحالف يضم بعض مؤسسات المجتمع المدنى والأحزاب السياسية والذى أصدر، فى نوفمبر 2013، بيان يطالب بتوفير الحد الأدنى من المساواة وحقوق المرأة فى الدستور المصرى الجديد[56].

يلاحظأن دستور 2014 إحتفظ بالمادة الثانية الواردة فى الدساتير السابقة عليه[57]. كما تجدر الإشارة إلى أنه تأثر جزئيا بالتعديلات الدستورية التى تمت فى 2007، وبصفة خاصة التعديل فى المادة الأولى لدستور 1971 والذى جعل "المواطنة" بدلا من "تحالف قوى الشعب العاملة" الأساس الذى يقوم عليه النظام الديمقراطى. من هنا أكد دستور 2014 فى مادته الأولى على أن مصر "نظامها جمهورى ديمقراطى، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون". كما أنه كرس حقوق أكثر من الدساتير السابقة عليه مثل الحق فى الجنسية لمن يولد لأب

مصرى أو لأم مصرية، وحق المتهم فى الصمت، وحق الإنسان فى التبرع بأعضاء جسده فى حياته أو بعد مماته بموجب موافقة أو وصية موثقة، والحق فى الثقافة لكل مواطن[58].هذا بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة إلتزام الدولة المصرية بإحترام الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التى صدقت عليها وإعطائها قوة القانون بعد نشرها فى الجريدة الرسمية[59].

ثانيا : الإهتمام بتوفير بيئة مواتية لممارسة المواطنة

إذا كانت الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية بلورت تدريجيا رؤية للمواطنة فإنها تهتم بتوفير بيئة مواتية لممارسة المواطنة. يمكن التطرق لذلك من خلال مفهوم التعبئة كما عرفه **François Chazel**. فى هذا الصدد أكد الكاتب على أن هذا المفهوم يشير بالأساس إلى "خلق إلتزامات وتعريفات جديدة وأحيانا تفعيل "المنسى" منها من ناحية، وإلى تجمع لفاعلينعلى هذا الأساس وفى إطار حركة إجتماعية تتولى مهمة تعزيز وأحيانا "إستعادة" أهداف جماعية، وقد تضطر إلى الدخول فى مواجهة مباشرة وعنيفة مع السلطات من ناحية أخرى"[60]. بهذا المعنى تراقب الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية منذ نشأتها الإنتخابات والإستفتاءاتمن أجل ضمان نزاهتها،كما راقبت المظاهرات التى إندلعت فى 30 يونية 2013 وأدت إلى رحيل الرئيس مرسى،وذلك من أجل ضمان إحترام هذا الحق فى التظاهر السلمى من ناحية. كما تعمل على نشر الوعى بحقوق الإنسان من ناحية أخرى.

1- من مراقبة الإنتخابات والإستفتاءات إلى مراقبة المظاهرات

تراقب الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية الإنتخابات والإستفتاءات فى إطار برنامج "تنمية الديمقراطية" الذى أسسته منذ نشاتها[61]. ففى الواقع، يهدف هذا البرنامج إلى خلق مناخ ملائم لمشاركة المواطنين المصريين. فى هذا الصدد يمكن النظر إلى الإنتخابات والإستفتاءات بإعتبارهما "مناسبات متاحة أو مفروضة على الفرد تمكنه من أن يعيش مواطنته، وينظر إلى نفسه كمواطن ويكون عنده وعى بإنتمائه إلى المجتمع"[62]. إذا كانت هذه الجمعية تهتم بشكل غير دورى بمتابعة إنتخابات النقابات المهنية والعمالية، وإنتخابات نادى القضاه والإنتخابات المحلية، فإنها تركز خصوصا على الإنتخابات والإستفتاءات الوطنية[63]. ففى الواقع، تهدف هذه الجمعية من مراقبة هذه الإنتخابات والإستفتاءات الوطنية، سواء بشكل فردى أو جماعى، إلى ضمان نزاهتها.

إذا كانت الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية منذ نشأتها قد أختارت أن تراقب الإنتخابات والإستفتاءات الوطنية بشكل فردى، فإنها فضلت أن تنضم إلى نظيراتها منذ

2010 من أجل مراقبة هذه الإنتخابات بشكل جماعى[64]. لقد سمح ذلك للمراقبين المختلفين بتبادل الخبرات والممارسات الجيدة فى هذا المجال وتركيز مهمة كل منظمة من المنظمات المتحالفة على محافظات مصرية معينة. كما إنضمت الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، التى أسست منذ نشأتها برنامج "المساواة فى النوع" الذى يهدف إلى مناهضة التمييز ضد المرأة المصرية، إلى منظمة "نظرة للدرسات النسوية " من أجل مراقبة الإنتخابات التشريعية التى نظمت فى 2010، وإكتفت بتبادل المعلومات مع "الإئتلاف المستقل لمراقبة الإنتخابات التشريعية 2010"[65].

لكن إنضمت الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية فى 2011 إلى "الإئتلاف المستقل لمراقبة الإنتخابات"[66]، الذى ضم منظمات حقوق الإنسان، من أجل مراقبة الإنتخابات التى تم تنظيمها فى المرحلة الإنتقالية التى أعقبت ثورة 25 يناير 2011. إن إختيار هذه الجمعية المشاركة بدرجة أكبر فى المراقبة الجماعية للإنتخاباتسمح لها بتبادل وجهات النظر مع نظيراتها حول السياق السياسى والقانونللإنتخابات الذى تغير بعد ثورة 25 يناير 2011[67]. لكن يمكن القول أن هذا الإختيار يرجع إلى تزايد الممارسات القمعية وحملات التشهير اللتان تستهدفان منظمات حقوق الإنسان بصفة عامة.

يلاحظ أنه عندما تقوم الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية بصفة عامة بمراقبة هذه الإنتخابات والإستفتاءات[68]، سواء بشكل فردى أو جماعى، فإنها تبدأ بإصدار نداء يهدف إلى تكوين مجموعة من المراقبين. يستتبع ذلك تنظيمها، بالتعاون مع نظيراتها، لدورات تهدف إلى تدريب هؤلاء المراقبين على الرصد وكتابة البيانات والتقارير. فهناك إذن آليتان يتم تفضيلهما فى هذا الصدد، وهما البيانات والتقارير، سواء الفردية أو الجماعية، والتى يتم إصدارها فى فترة إنعقاد الإنتخابات وبعدها. ففى إطارهما، يتم التنديد بالإنتهاكات والتى يمكن أن تتروح من إغلاق لجان التصويت إلى العنف والتزوير مرورا بمنع المراقبين من دخول هذه اللجان بالرغم من حصولهم على تصريحات مسبقة وبصعوبة للقيام بذلك. كما تتطرق لنسبة المشاركة، والقانون الذى يتم العمل به وتنتهى بتوصيات تهدف إلى ضمان نزاهةالإنتخابات.

بالإضافة إلى هاتين الآليتين، لجأت الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية إلى آلية ثالثة بعد ثورة 30 يونية 2013، وهى تنظيم الندوات وورش العمل من أجل النقاش حول إصلاح القوانين التى يتم العمل بها والتى تطرقت لها فى إطار بياناتها وتقاريرها السابقة. دارت بالتالى النقاشات خصوصا بين فاعلين من المجتمع المدنى وممثلين عن الأحزاب السياسية فى 2014 حول قانون الأحزاب السياسية، وحقوق المرأة بين الدستور والقانون، وقانون الجمعيات الأهلية وأيضا فى 2015 حول قانون الإنتخاب[69].

إذا كانت الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية تراقبالإنتخابات والإستفتاءات من أجل ضمان نزاهتها، فإنها لم تهتم بمراقبة المظاهرات، التى برزت قبل ثورة

25 يناير 2011 وإزدادت منذ المرحلة الإنتقالية التى أعقبتها، إلا فى 30 يونية 2013. بعبارة أخرى، لم تكتفى هذه الجمعية فى هذه المرحلة بمجرد متابعة المظاهرات والتى كانت تسمح لها بإستكمال تقاريرها حول "حالة الديمقراطية"[70] التى تصدرها منذ نشأتها. لكنها إختارت أن تقوم بمراقبة مظاهرات 30 يونية 2013الحاشدة وذلك من أجل ضمان إحترام هذا الحق. فى هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن فكر المواطنة يطرح تساؤلا حول مسألة عدم طاعة المواطن وتتراوح التحليلات فى هذا الموضوع من التأكيد على واجب الولاء إلى التشديد على حق المقاومة أو عدم الطاعة[71].

لقد أعلنت الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية قبل 30 يونية 2013 تأييدها للمظاهرات التى كانت متوقعة بعد النداء الذى أصدرته حركة تمرد والذى هدف إلى "سحب الثقة من الرئيس مرسى". إتضح ذلك من خلال بيانين أحدهما فردى والثانى جماعى[72]. فقد أصدرت البيان الأول فى 16 يونية 2013 بعنوان "دفاعا عن مشروعية الحق فى التظاهر السلمى" وأعلنت فيه أنها ستقوم بمراقبة هذه المظاهرات فالمحافظات المصرية. فعلى غرار مراقبة الإنتخابات والإستفتاءات الوطنية، أصدرت فى اليوم التالى نداء يهدف إلى تكوين مجموعة من المراقبين من أجل مراقبة هذه المظاهرات. أما البيان الثانى، فقد أصدرته خمسة وعشرين منظمة حقوق إنسان تشمل هذه الجمعية، ليلة إندلاع هذه المظاهرات، بعنوان "حماية للحقوق وللحريات ولبناء مصر ديمقراطية". ففى إطاره، أعلنت هذه المنظمات "تضامنها وتأييدها الكامل للمطالب المشروعة للمتظاهرين" ودعت كل الأطراف المعنية إلى نبذ العنف. هذا بالإضافة إلى أن الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية أصدرت فى إطار مراقبتها لهذه المظاهرات ثلاثة بيانات تصف مسارها وتندد بأعمال العنف[73]. كما أصدرت نداء فى أول يولية 2013 يوصى بالإستمرار فى التحقيق حول أعمال العنف ويناشد الرئيس مرسى بالتنازل عن السلطة "حفظا لدماء المصريين ونزولا على رغبة الجماهير فى جميع الميادين"[74]. تجدر الإشارة إلى أنها ناشدت أيضا أطرافها "بإحترام سلمية المظاهرات وعدم اللجوء لإستخدام العنف" فنفس البيان السابق[75].من هنا يمكن القول أنهذه الجمعية إلتزمت بالحياد فى رصد الإنتهاكات بالرغم من تأييدها لمطالب المتظاهرين. كما يلاحظ أنها حرصت على الإنضمام إلى خمسة عشر منظمة حقوق إنسان بهدف المطالبة فى 2016 بتعديل قانون التظاهر رقم 107 لسنة 2013 "حتى يتوافق مع الدستور المصرى وإلتزامات مصر الدولية"[76].

2- نشر الوعى بحقوق الإنسان

يمكن القول أنه إذا كانت مراقبة هذه الإنتخابات والإستفتاءات التى تهدف إلى ضمان نزاهتها ومراقبة هذه المظاهرات التى تهدف إلى ضمان إحترام هذا الحق من الممكن أن تسمحا بتوفير بيئة مواتية لممارسة المواطنة على المدى القصير، فإن نشر الوعى بحقوق الإنسان من الممكن أن يسمح بتحقيق ذلك على المدى الطويل. فى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الأدبيات

الخاصة بحقوق الإنسان إهتمت بالإستراتيجيات التى تهدف إلى وقف إنتهاكها[77]. هذه الإستراتيجيات تتمثل فى التدخل العسكرى، والسياسات الإقتصادية التى تشمل التجارة، والإستثمار، والمعونة والعقوبات، والقانون الدولى ونشر المعلومات حول إنتهاكات حقوق الإنسان[78]. لكن يمكن أن تتبع المنظمات غير الحكومية هذه الإستراتيجية الأخيرة كما يمكنها أن تعمل على نشر الوعى بحقوق الإنسان من أجل ضمان إحترامها. يمكن القول أنه من الممكن أن يؤدى هذا الوعى، فى المقام الأول، إلى معرفة المواطنين بالحقوق الوطنية والدولية التى يتمتعون بها بصفتهم مواطنين أو بإعتبار كل منهم إنسان. كما أنه من الممكن أن تسمح هذه المعرفة، فى المقام الثانى، بممارسة المواطنين لهذه الحقوق وحرصهم على إحترامها بل ومطالبتهم بأن يتم الإعتراف بها وحمايتها بشكل أفضل.إذا كانت الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية تقوم برصدإنتهاكات حقوق الإنسان وتنشرها من خلال مطبوعاتها وموقعها الإلكترونى[79]، فإنها تعمل منذ نشأتها على التوعية بحقوق الإنسان. فى هذا الصدد، تفضل هذه الجمعية ثلاث آلياتتتمثل فى : تخصيص باب عن حقوق الإنسان فى مجلتها "مشاركة"، وتأسيس "نوادى" و"معسكراتصيفية خاصة بحقوق الإنسان" تستهدف طلاب المدارس، وتنظيم صالون ثقافى مفتوح للجمهور.

ففى المقام الأول، خصصت هذه الجمعية باب بعنوان "إعرف حقك" فى ثلاث أعداد من مجلتها "مشاركة"، التى صدرت فى الفترة 2005-2006، تتطرق فيه لحق معين كما كرسته الإعلانات والإتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بالمقارنة بالدستور وبالقوانين المصرية[80]. كما يلاحظ أن هذه المقارنة للنصوص الوطنية والدولية تركز على مضمون الحقوق والظروف والقيود المفروضة علىممارستها فى مصر. فى هذا الصدد، تم التطرق لثلاث حقوق، وهى بالتوالىالحق فى الإنتخاب والترشح، والحق فى التعليم والحق فى تداول المعلومات.

فى المقام الثانى، تهتم هذه الجمعية، فى إطار برنامجها الخاص "بتعليم حقوق الإنسان" الذى أسسته منذ نشأتها، بطلاب المدارس بصفة خاصة وتتعاون مع وزارة التعليم من أجل تنفيذ برامجها التى تستهدفهم[81]وذلك بدعم من مؤسسة فورد[82]. ففى هذا الصدد، أسست "نوادى" و"معسكرات صيفية" خاصة بحقوق الإنسان[83]. إذا كانت هذه "النوادى" قد تم تأسيسها داخل المدارس لتضم طلاب مهتمين بتعلم حقوق الإنسان والنقاش حولها خلال السنة الدراسية، فإن "المعسكرات الصيفية" تضم المنتمين إلى "نوادى" مختلفة حتى يتبادلوا خلال الأجازة الصيفية المعارف الخاصة بحقوق الإنسان ووجهات النظر المختلفة حولها والخبرات المكتسبة فى إدارة "النوادى"[84]. تجدر الإشارة أن هذه الجمعية تنفذ هذا البرنامج، الذى إستمر بعد ثورة 25 يناير 2011، فى 125 مدرسة وأن أعداد الطلاب فى هذه النوادى تتروح من 17 إلى 60

طالب[85]. فعلى سبيل المثال بلغ عدد أعضاء النادى فى مدرسة الغد المشرق (بنين–إدراة عين شمس) 17 طالب وفى مدرسة النهضة (بنات–إدراة عين شمس) 17 طالبة وفى مدرسة مصر (بنين– إدراة عين شمس) 33 طالب وفى مدرسة إبن سينا (بنات–إدراة الزاوية الحمراء) 48 طالبة وفى مدرسة الحرية (بنين–إدراة عين شمس) 60 طالب وفى مدرسة محمد فريد (بنات– إدراة الزاوية الحمراء) 60 طالبة[86].

فى المقام الثالث، تنظم هذه الجمعية، منذ 2008 وبعد تعليق مجلتها "مشاركة"، صالون ثقافى[87] مفتوح للجمهور يسمح بتبادل وجهات النظر حول موضوع محدد، وذلك فى إطار برنامجها الخاص "بتعليم حقوق الإنسان". بالرغم من ذلك، تم عقد ثلاث جلسات فقط لهذا الصالون الثقافى وشارك فيها طلاب مدارس، ومدرسون، ومناضلو حقوق الإنسان وأعضاء مجلس إدارة هذه الجمعية. ففى الواقع، عقدت الجلستين الأولى والثانيةللصالون فى 2008 بعد تأسيسه مباشرة وناقشت بالتوالى موضوعى تعليم حقوق الإنسان والعنف فى المدارس. لكن تم عقد الجلسة الثالثة للصالون فى2015، وذلك لمناقشةموضوع العنف فى المدارس وبصفة خاصة بعد ثورة 25 يناير 2011. يلاحظ أن تعليق هذا الصالون الثقافى فى الفترة من 2009 إلى 2014 تزامن مع إنشغال هذه الجمعية بدرجة أكبر بتأسيس "النوادى" و"المعسكرات الصيفية" الخاصة بحقوق الإنسان" من ناحية، وإنغماسها بدرجة أكبر فى الشبكة الخاصة بمنظمات حقوق الإنسان من ناحية أخرى.

الخاتمة

يمكن القول إن الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية حاولت الإسهام فى تعزيز المواطنة فى مصر على مستوى الفكرة والممارسة وذلك من خلال بلورتها تدريجيا لرؤية للمواطنة وإهتمامها بتوفير بيئة مواتية لممارستها. ففى المقام الأول، يتضح ذلك فى بلورتها منذ 2008 لرؤية واضحة نسبيا لمفهوم المواطنة، نشرتها على موقعها الإلكترونى، تجعل من المشاركة أساسا للمواطنة وتعتبر المساواة والعدالة الإجتماعية قيمها وتعترف بحقوق معينة للمواطنين. كما إنطلقت من هذه الرؤية إلى تحليل إشارة كل من دستور 1971 وتعديلاته ودستورى 2012 و2014 للمواطنة. أدى ذلك إلى صياغتها لمجموعة من المطالب تؤكد على أهمية تكريس هذا المبدأ فى الدستور المصرى. فى المقام الثانى، تراقب هذه الجمعية، منذ

نشأتها، بشكل فردى وجماعى، الإنتخابات والإستفتاءات الوطنية من أجل ضمان نزاهتها. كما إهتمت بمراقبة المظاهرت التى إندلعت فى 30 يونية 2013وذلك من أجل ضمان إحترام هذا الحق. بالإضافة إلى ذلك، تعمل هذه الجمعية على نشر الوعى بحقوق الإنسان منذ نشأتها. يمكن القول أن هذه المراقبات ونشر هذا الوعى من الممكن أن يسمحا بتوفير بيئة مواتية لممارسة المواطنة بالتوالى على المدى القصير والطويل.

تجدر الإشارة إلى أن الآليات التى تستخدمها الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية من أجل تعزيز المواطنة تختلف وفقا للسياق. فى هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى مقولةEhrard Friedberg الذى يؤكد أنه "عندما يقيم اعضاء منظمة معينة تفاعلات مستمرة مع فاعلين آخرين يعملون فى نفس "السياق" بهدف مواجهة الفرص والتحديات التى يدركونها، فإنهم يجعلونها منفتحة فى الواقع بشكل إنتقائى على "سياقها" الذى يشكلونه ويؤسسونه فى نفس الوقت"[88].

ففى الواقع، ترددت هذه الجمعية فى السنوات الأولى اللاحقة على حصولها على وضع قانونى وفقا لقانون يضيق على حرية تكوين الجمعيات فى تحليل الإشارة إلى المواطنة فى الدستور المصرى الصادر فى 1971 وتعديلاته. بالرغم من ذلك، أصدرت فى هذه الفترة مجلتها "مشاركة" وأسست بموافقة وزارة التعليم "النوادى" و"المعسكرات الصيفية" الخاصة بحقوق الإنسان التى إستهدفت طلاب المدارس. لكنها نشرت فى 2008 على موقعها الإلكترونى، بعد تعليق إصدار مجلتها لأسباب إدارية و/أو مالية وفى الوقت الذى أصبحت فيه مصر عضوة فى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ورقة عمل تعرض فيها لرؤيتها للمواطنة.

إذا كانت هذه الجمعية قد إنضمت إلى الشبكة الخاصة بمنظمات حقوق الإنسان خصوصا فى 2010، فإنها لم تشترك مع نظيراتها فى صياغةمطالبها الخاصة بالدستور المصرى ثم التعبير عنها وفى مراقبة إلانتخابات إلا فى المرحلة الإنتقالية التى أعقبت ثورة 25 يناير 2011 . لقد قامت بذلك فى الوقت الذى تزايدت فيه الممارسات القمعية وحملات التشهير اللتان إستهدفتاهذه المنظمات ومع تغير السياق السياسى والقانونى الذى تنظم فيه الإنتخابات. كما يلاحظ أن مطالبها اصبحت صريحة فى ذلك الوقت. بالإضافة إلى البيانات والتقارير الفردية، شاركت فى إصدار بيانات وتقارير جماعية بعد ثورة 25 يناير 2011 وعرضت فى أكتوبر 2013 على لجنة الحقوق والحريات المطالب الخاصة بالدستور الجديد التى بلورتها "اللجنة الشعبية للمشاركة فى صياغة الدستور" التى تتمتع بعضويتها. إذا كانت هذه الجمعية قد أشادت بالمشاركة مع نظيراتها بقيام ثورة 25 يناير 2011، فإنها أيدت وراقبت المظاهرات التى إندلعت فى 30 يونية 2013. كما أنها لم تنظم ندوات وورش عمل تناقش إصلاح التشريعات التى يتم

العمل بها إلا بعد ثورة 30 يونية 2013. هذا بالإضافة إلى أنها إستأنفت جلسات صالونها الثقافى فى 2015 والذى كان قد تم تعليقه بعد تأسيسه بفترة وجيزة. الجدير بالذكر أن هذه الجمعية أعلنت فى بيان مشترك، أصدرته مع واحد وعشرين منظمة حقوق إنسان وحزب سياسى وشخصيات عامة، "رفضها التام" لقانون الجمعيات الأهلية الجديد الذى وافق عليه البرلمان المصرى فى نوفمبر 2016 مع مناشدة الرئيس السيسى بعدم التصديق عليه نظرا لتناقضه مع الدستور المصرى وإلتزامات مصرالدولية[89].

تجدر الإشارة إلى ملاحظتين بخصوص سعى الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية من أجل تعزيز المواطنة فى مصر فى الفترة من 2001 إلى 2014. ففى المقام الأول، لم تتطرق الرؤية التى بلورتها هذه الجمعية للمواطنة إلى واجبات المواطن وصفاته المعنوية بالرغم من أهميتهما. يمكن القول أن حقوق المواطن ترتبط بواجبته، كما أن صفاته المعنوية تميزه عن نظيره العضو فى جماعة سياسية أخرى[90]. فى المقام الثانى، تركز هذه الجمعية فى إطار برنامجها الخاص "بتنمية الديمقراطية" فى الواقع على شكلين من المشاركة، وهما ممارسة حق التصويت فى الإنتخابات والإستفتاءات الوطنية، وذلك منذ نشأتها، وحق التظاهر السلمى، وذلك عندما إندلعت مظاهرات 30 يونية 2013. يمكن القول أن رؤية هذه الجمعية لهذا البرنامج تحتاج إلى مراجعة وذلك لأنها تتخطى الأنشطة التى تم تنظيمها فى إطاره، ولأن تقريرها الخاص "بحالة الديمقراطية" يقترب جدا فى بعض الأحيان من تقرير يرصد إنتهاكات حقوق الإنسان فى مصر[91]. ففى الواقع، يصعب اختزال الديمقراطية ومشاركة المواطن فى الحياة السياسية فى هذين الشكلين من المشاركة[92]من ناحية،وفى حقوق الإنسان من ناحية أخرى.

هوامش الدراسة

[1] محمد منصور، المواطنة والهوية فى عالم متغير (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، 2016)، ص. 35.

[2]Philippe Moreau Defarges, "Vers une citoyenneté mondiale?", Cahiers français,nº 316, septembre–octobre 2003, p 41.

[3]Ibid., p. 42 et p. 44.

[4]على ليلة، المجتمع المدنى العربى– قضايا المواطنة وحقوق الإنسان (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، 2013)، ص.73.

[5]J. M. Barbalet, Citizenship – rights, struggle and class inequality (Great Britain :J. W. Arrowsmith Ltd., Bristol, 1988), p. 97.

[6] Ibid., p. 98–99.

[7] على ليلة، مرجع سابق، ص. 78.

[8]ChokriMemni,"Le concept de citoyenneté dans un contexte arabo-islamique", Mediterranean journal of humanrights, vol. 3, nº 2,1999, p. 390.

[9]على ليلة، مرجع سابق، ص. 80.

[10]Martine Barthélémy, "Vie associative et citoyenneté", Cahiers français, nº 316,2003, p. 79.

[11] على الدين هلال، النظام السياسى المصرى بين إرث الماضى وآفاق المستقبل – 1981-2010 ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)، ص. 416-418.

[12] أمانى قنديل، "المجتمع المدنى فى الصراع المجتمعى"، الديمقراطية، العدد 51، يوليو 2013، ص.100-101.

[13] على الدين هلال، مرجع سابق، ص. 422.

[14]أنظر فى هذا الصدد الموقع الإلكترونى للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية: http://www.mosharka.org (تم الدخول عليه فى الفترة من يولية 2015 إلى أغسطس 2017).

[15]أنظر فى هذا الصدد غلاف العدد الأول من مجلة "مشاركة" الصادر عن الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية فى ديسمبر 2005 والذى حددت فيه رسالتها.

[16] وحيد عبد المجيد، "نهاية الإهانة" – ثورة 25 يناير ضد "النظام الهش" فى مصر"، السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011، ص. 64.

[17]Sarah Ben Néfissa, "Introduction-Mobilisations et révolutions dans les pays de la méditerranée arabe à l'heure de « l'hybridation » du politique – Egypte, Liban, Maroc, Tunisie", Tiers Monde, hors série, 2011, p. 11.

[18] على الدين هلال، "خبرة التاريخ : تطور المؤسسات السياسية 1952-2013" فى : على الدين هلال، مى مجيب ومازن حسن، عودة الدولة – تطور النظام السياسى فى مصر بعد 30 يونيو (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015)، ص. 36.

[19] المرجع السابق، ص. 38-39.

[20]أنظر فى هذا الصدد : أمانى قنديل، مرجع سابق، ص. 101-102. هذا بالإضافة إلى التقارير السنوية عن حالة حقوق الإنسان فى العالم الصادرة عن منظمة العفو الدولية منذ 2011.

[21]أنظر فى هذا الصدد المادة الرابعة من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[22]معلومات تم الحصول عليها من تقرير منظمة العفو الدولية عن حالة حقوق الإنسان فى العالم الصادر فى 2014-2015 والذى تم الحصول عليها فى أغسطس 2015 من موقعها الإلكترونى : http://www.amnesty.org

[23] Michael Walzer and Jean-Claude Monod, "Communauté, citoyenneté et jouissance des droits", Esprit, n° 230/231, mars-avril 1997, p. 128.

[24]Ibid

[25] Ibid.

[26] Ibid.

[27] Mamadou Bella Baldé, Démocratie et éducation à la citoyenneté en Afrique (Paris : L'Harmattan, 2008), p. 98-99.

[28] Ibid.

[29] Jean Leca, "Individualisme et citoyenneté" dans : PierreBirnbaum et Jean Leca(sous la direction de),Sur l'individualisme- théories et méthodes (Paris : Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1991), p. 161.

[30] Patrick Hassenteufel, "L'Etat providence ou les métamorphoses de la citoyenneté", L'année sociologique, vol. 46, n° 1, 1996, p. 129.

[31]Ibid.

[32]Pierre Rosanvallon, La société des égaux (Paris : Seuil, 2011), p. 55.

[33] عزت سعيد البرعى، حماية حقوق الإنسان فى ظل التنظيم الدولىالإقليمى (القاهرة : دون مكان نشر، 1985)، ص. 43-44.

[34] المرجع السابق.

[35] François Chazel, "La place du politique dans les mobilisations contestataires : une découverte progressive" dans : François Chazel(sous la direction de), Action collective et mouvements sociaux(Paris : Presses universitaires de France, 1993), p. 157.

[36]أنظر فى هذا الصددإفتتاحية العدد الثانى من مجلة "مشاركة" الصادر عن الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية فى مارس 2006.

[37]أنظر فى هذا الصدد ورقة العمل بعنوان "المواطنة... و الحالة المصرية" التى أعدها مجدى عبد الحميد بلال (رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية) فى 18 يونية 2008 والتى تم الحصول عليها من موقعها الإلكترونى.

[38] المصدر السابق.

[39] المصدر السابق.

[40] المصدر السابق.

[41]أنظرفى هذا الصدد المادة الخامسة والعشرين من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[42]Jean-Pierre Worms, "Reconquérir la citoyenneté pour reconstruire l'Etat", Esprit, nº 207 (12),1994, p. 120.

[43]أنظرفى هذا الصدد ورقة العمل السابق ذكرها.

[44]أنظرفى هذا الصدد العدد الأول والثانى والثالث من مجلة "مشاركة" الذين تم إصدارهم بالتوالى فى ديسمبر 2005 ومارس 2006 ويونية 2006بالإضافة الى الموقع الإلكترونى للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية.

[45]أنظرفى هذا الصددالعدد الثانى من مجلة "مشاركة" ص. 7-9.

[46]أنظر فى هذا الصدد العدد الاول من مجلة "مشاركة" ص.3-6 والعدد الثانى ص.4-8 والعدد الثالث ص.6-8.

[47] Marie Gaille, Le citoyen (Paris : Flammarion, 1998) p. 12.

[48] Crystal Cordell Paris, "Ancient, modern and post-national democracy : deliberation and citizenship" in : Geoffrey C. KellowNevenLeddy (editior), On civic republicanism – ancient lessons for politics (Canada : University of Toronto press, 2016), p. 90.

[49] Marie Gaille, Op.cit., p. 15.

[50]أنظرورقة العمل السابق ذكرها.

[51] هذا النداء منشور فى : مركز القاهرة لدرسات حقوق الإنسان، وطن بلا مواطنين! – التغيرات الدستورية فى الميزان (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص. 279-288.

[52] معلومة تم الحصول عليها من ورقة العمل السابق ذكرها.

[53] هذا البيان تم الحصول عليه من الموقع الإلكترونى للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية.

[54] هذا البيان منشور فى العدد الثالث والستين من دورية رواق عربى الصادرة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان فى 2012 ص. 193.

[55]تم الحصول على المعلومات الخاصة بهذه اللجنةمن الموقع الإلكترونى للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية.

[56] تم الحصول على هذه المعلومات منالموقع الإلكترونى للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية.

[57] Nathalie Bernard- Maugiron, "La constitution égyptienne de 2014 est-elle révolutionnaire ?", La revue des droits de l'homme, n° 6, 2014, p. 9 et p. 11.

[58]Ibid.,p.3-4.

[59] Ibid., p. 3 et p. 7.

[60] François Chazel, "La mobilisation politique - problèmes et dimensions", Revue française de science politique,vol. XXV, n° 3, 1975, p. 516.

[61] معلومة تم الحصول عليها من الموقع الإلكترونى للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية.

[62] René Rémond, "Etre citoyen partout", dans : BertrandBadie et Pascal Perrineau(sous la direction de),Le citoyen - mélanges offerts à Alain

Lancelot(Paris : Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 2000), p. 48.

[63]أنظر فى هذا الصدد الموقع الإلكترونى للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية الذى يرصد أنشطتها المختلفة.

[64] معلومة تم الحصول عليها من الموقع الإلكترونى للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية.

[65]المصدر السابق.

[66]المصدر السابق.

[67] بخصوص هذا السياق أنظر على سبيل المثال :

Clément Steuer, "Introduction",Egypte-monde arabe, nº 10- 3esérie- Les élections de la révolution (2011-2012), 2013 p. 8.

[68]أنظر فى هذا الصدد المعلومات، والبيانات والتقارير المنشورة على الموقع الإلكترونى للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية.

[69] معلومات تم الحصول عليها من الموقع الإلكترونى للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية.

[70]أنظر فى هذا الصدد تقارير "حالة الديمقراطية" الصادرة عن الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية والمنشورة على موقعها الإلكترونى.

[71] Marie Gaille, Op.cit., p. 39-41.

[72] تم الحصول على هذين البيانين من الموقع الإلكترونى للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية.

[73] تم الحصول على هذه البيانات الثلاثة من الموقع الإلكترونى للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية.

[74] تم الحصول على هذا النداء من الموقع الإلكترونى للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية.

[75] تم الحصول على هذا النداء من الموقع الإلكترونى للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية.

[76] معلومة تم الحصول عليها من الموقع الإلكترونى للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية.

[77] Emilie M. Hafner-Burton, "A social science of human rights", The journal of peace research,vol. 51 (2), 2014,p.276 -282.

[78]Ibid.

[79] تجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان يصدر منذ 2008 تقرير سنوى عن حالة حقوق الإنسان فى العالم العربى ويعتمد فى إعداده على البيانات التى تجمعها منظمات حقوق الإنسان ومنها الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية.

[80]أنظر فى هذا الصدد الأعداد الثلاثة الأولى لمجلة "مشاركة" الصادرة عن الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية بالتوالى فى ديسمبر 2005، ومارس 2006 ويونية 2006 والمنشورة على موقعها الإلكترونى.

[81] تم الحصول على هذه المعلومات من الموقع الإلكترونى للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية.

[82] المصدر السابق.

[83]أنظر فى هذا الصدد العدد الرابع من مجلة "مشاركة" الذى اصدرته الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية فى مارس 2007 وموقعها الإلكترونى.

[84]تم الحصول على هذه المعلومات من العدد الرابع لمجلة "مشاركة" الذى أصدرته الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية فى مارس 2007.

[85]تم الحصول على هذه المعلومات من الموقع الإلكترونى للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية.

[86] المصدر السابق.

[87] المصدر السابق.

[88]EhrardFriedberg, "Organisation et action collective" dansFrançois Chazel(sous la direction de), Action collective et mouvements sociaux (Paris : Presses universitaires de France, 1993), p. 235-236.

[89] معلومة تم الحصول عليها من جريدة المصرى اليوم الصادرة فى 3 ديسمبر 2016 وبوابة الأهرام بتاريخ 12 ديسمبر 2016.

[90] Fred Constant, La citoyenneté(Paris : Montchrestien, 2000), p. 27-33.

[91]أنظرفى هذا الصدد تقارير "حالة الديمقراطية" الصادرة عن الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية والمنشورة على موقعها الإلكترونى.

[92]Ibid.,p.31-32.